حدود الرقابة القضائية على تطبيق القانون في التحكيم التجاري الدولي

إعداد

سلسبيلا فايز المعايطة

إشراف الدكتور:

محمد فهمي الغزوي

جامعة الزيتونة الأردنية، 2023-2024

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع "الرقابة القضائية على تطبيق القانون في التحكيم التجاري الدولي"، وعالجت الإشكالية المتمثلة في مدى إعمال رقابة القضاء على عملية التحكيم، خاصة فيما تعلق بالمسائل المرتبطة بتعيين القانون الواجب التطبيق، ومدى تأثر مبدأ استقلالية المحكمين في حالة تدخل القضاء وأعمال رقابته على عملية التحكيم. وهدفت الدراسة إلى بيان كيفية اختيار القانون الواجب التطبيق وتحديد الحالات التي لا يجوز فيها تطبيق القانون المتفق على تطبيقه في اتفاق التحكيم، إضافة إلى بيان أثر رقابة القضاء على مبدأ استقلال هيئة التحكيم، وذلك باتباع المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لتحقيق اهداف الدراسة. وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن غياب دور إرادة الأطراف في تعيين "القانون الواجب التطبيق"يُبرز ويُفعّل دور هيئة التحكيم في تحديد هذا القانون وتفعيله على إجراءات التحكيم وموضوع النزاع، مع الالتزام بألا يكون هذا القانون يضر بمصلحة الأطراف أو أحدهم. وكان من أبرز التوصيات أن توصي الدراسة بمعالجة مسألة غياب إرادة الأطراف في تعيين القانون الواجب التطبيق وعدم تركها إلى سلطة الهيئة التحكيمية التقديرية بأن تعمل على احترام ارادة أطراف النزاع الذين فضلوا اللجوء الى التحكيم بما لا يتعارض مع النظام والأداب العامة .

الكلمات المفتاحية:الرقابة القضائية، القانون الواجب التطبيق، هيئة التحكيم، التحكيم التجاري الدولي.